

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

تقرير من المدير العام

المقدمة

١- يعرض هذا التقرير أبرز النقاط في تعاون منظمة الصحة العالمية (المنظمة) مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية خلال عام ٢٠٢٢. ويشكّل تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة، الذي ييسره مكتبها لدى الأمم المتحدة، جزءاً أساسياً من دورها التنسيقي في العمل الصحي الدولي. وهو يسهم في مواصلة الحكمة العالمية للصحة والتنفيذ المتسق لقواعد المنظمة ومعاييرها. ويبرهن تحسّن التنسيق على الصعيد القطري بفضل تعاون المنظمة الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الفوائد التي تجنيها المنظمة والدول الأعضاء فيها من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

العمل مع منظومة الأمم المتحدة للنهوض ببرنامج عمل الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢- قدمت المنظمة الدعم لمختلف مناقشات الدول الأعضاء في اجتماعات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والجمعية العامة، لترسيخ الصحة في خطة التنمية العالمية وتحسين مكانة الصحة في مختلف جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك: التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتغير المناخ، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، والخطة الحضرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساواة بين الجنسين، والأطفال، والشباب، والأسرة، والشيوخ، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرون، وحفظ السلام ومكافحة المعلومات المغلوطة/ المضللة، فضلاً عن المراقبة الدولية للمخدرات، وتكنولوجيا الفضاء، وآثار الإشعاع الذري.

٣- وقدمت المنظمة إرشادات تقنية طوال عمليات اعتماد العديد من قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٢٩٤/٧٦ المتعلق بالإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم، الذي يسلم بأن السلامة على الطرق تمثل أولوية إنمائية عاجلة، ومشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة ومسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية، ويدعو الدول الأعضاء إلى الدفع قُدماً بتنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠٢١-٢٠٣٠، ويسلم بدور المنظمة في عملية تنفيذ الإعلان ومتابعته ويعززه. وستشمل تلك العملية عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم في عام ٢٠٢٦ لإجراء استعراض شامل لمن نصف المدة بشأن تنفيذ الإعلان. وقدمت المنظمة إرشادات بشأن قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٧٦، الذي يعلن يوم ١٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لطب القلب التدخلي، ويدعو المنظمة إلى تيسير تنفيذه. وقدمت المنظمة كذلك إرشادات بشأن قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧٦، وهو القرار السنوي المتخذ في إطار البند المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" بشأن موضوع "الارتقاء بمنع الجوائح والنأهب والتصدي لها إلى أعلى مستويات القيادة السياسية"، والذي يشدد على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتعاون والتأزر الدوليين

من أجل الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، مع تقديم دعم واسع للمنظمة بوصفها السلطة التنسيقية. وفي ١٧ آذار/ مارس ٢٠٢٣، قدم المدير العام للمنظمة إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الوضع الصحي في أوكرانيا، في إطار سلسلة من الإحاطات التي تقدمها الإدارة العليا إلى الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، ثلاثة قرارات بشأن الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك بشأن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين والأشخاص الضعفاء.

٤- وتابعت المنظمة أيضاً أعمال لجان الجمعية العامة، وقدمت إرشادات تقنية بشأن عدد من القرارات ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك القرار ٢٣٦/٧٧ بشأن التبرع بالأعضاء وزرعها، الذي يعترف بدور المنظمة في وضع مبادئ توجيهية معيارية، وتبادل البيانات، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ويشجع المنظمة على وضع استراتيجية عالمية في ميدان الأعضاء والأنسجة والخلايا تسعى إلى دمج التبرع والزرع في نظم الرعاية الصحية.

٥- ودعمت المنظمة رئيس الجمعية العامة في عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم بشأن الموضوع العام "أفق عام ٢٠٣٠ للسلامة على الطرق: تأمين عقد للعمل والإنجاز" لتعبئة القيادة السياسية، وتحديد الثغرات والتحديات، وتعزيز التعاون بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين لتحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي.

٦- ووظف مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة على عقد اجتماعات للشركاء في نيويورك لتسليط الضوء على برنامج عمل الصحة، وقدم الدعم التقني والاستراتيجي لمجموعات أصدقاء الأمم المتحدة التي تناصر: التغطية الصحية الشاملة، والتضامن من أجل الأمن الصحي العالمي، والصحة النفسية والرعاية، والتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، والوقاية من الغرق، وشيخوخة السكان، والرؤية، والمياه والصرف الصحي في مرافق الرعاية الصحية، ودحر أمراض المناطق المدارية المهملة، والفريق المنشأ حديثاً المعني بالقضاء على التهاب الكبد. وعملت المنظمة مع مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحة لحشد الدعم لتعزيز اللغة الصحية في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستضافة الأحداث الجانبية والإحاطات الإعلامية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعزيز الأهداف المشتركة في برنامج عمل الصحة لبناء توافق في الآراء حول الأولويات الرئيسية لاجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المقبلة بشأن التغطية الصحية الشاملة، والسل، والتأهب والاستجابة للجوائح.

٧- وشاركت المنظمة بانتظام في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوراته المواضيعية. وشملت هذه الدورات الجزء المتعلق بالتنسيق الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث ركزت المنظمة على المناقشات المتعلقة بالإنصاف في إتاحة اللقاحات، والاستثمار في الأمن الصحي، والتأهب لحالات الطوارئ، ونهج الصحة الواحدة، والاستثمارات في التغطية الصحية الشاملة، والأمراض غير السارية؛ والدورة الستين للجنة التنموية الاجتماعية، حيث نظمت المنظمة حدثاً جانبياً بشأن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأغذية والتغذية، مع التركيز على التحالف المعني بالنظم الغذائية الصحية وعقد التغذية؛ واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، حيث أطلقت المنظمة قاعدة بيانات المرافق الصحية العالمية؛ والدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة، التي عملت خلالها المنظمة على نحو وثيق مع الدول الأعضاء لضمان إدراج لغة صحية شاملة في الاستنتاجات المتفق عليها، وشاركت في استضافة أربعة أحداث جانبية تركز على تأثير المواد الكيميائية القائمة إلى الأبد على الفتيات والنساء، وصحة العينين والمساواة بين الجنسين، وصحة المرأة ورفاهها في سياق البيئة والأمراض غير السارية، وتغير المناخ والإقرار بأن تلوث الهواء يشكل أزمة صحية عالمية؛ ومنتدى شباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) واتخاذ الشباب إجراءات من أجل مستقبل مستدام؛ والحدث الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة حيث أكدت المنظمة التزامها بتوسيع نطاق الدعم التقني لتنفيذ الاستجابات الإقليمية والوطنية لمعالجة الصحة الحضرية؛ ومنتدى متابعة تمويل التنمية، حيث عملت المنظمة عن كثب مع الدول الأعضاء لضمان تعزيز الصحة طوال

فترة المنتدى، بما في ذلك الوثيقة الختامية التي تشير إلى مبادرة المنظمة بشأن إتاحة لقاءات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي ومسرّع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، فضلاً عن تعزيز البنية التحتية الصحية الوطنية، والتغطية الصحية الشاملة، والنظر في القضايا الجنسانية المتعلقة بالقوى العاملة الصحية والعنف الجنساني؛ والدورة الخامسة والخمسين للجنة السكان والتنمية، التي ركزت على التعافي من كوفيد-١٩ والتخفيفات الملحوظة في الإنفاق العام لدعم الشباب وكبار السن وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة للغاية؛ والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث شاركت المنظمة في استضافة ثلاثة أحداث جانبية ركزت على التكنولوجيا المساعدة، وإتاحة خدمات الرعاية الصحية عن بُعد، والإنصاف في إتاحة الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث شاركت المنظمة في استضافة حدث جانبي بشأن النهج الشامل للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في الحالات الإنسانية؛ ومنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى، مع أحداث جانبية حول إعادة البناء على نحو أفضل بعد كوفيد-١٩ مع النهوض بخطة عام ٢٠٣٠، وإطلاق التقرير عن الفجوة في الأجور بين الجنسين في قطاع الصحة والرعاية، وقضايا الأمن الغذائي، وصحة العينين والتعليم، وتأثير كوفيد-١٩ على الصحة النفسية للمرأة وتعزيز الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تفقد المنظمة فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، التي تضم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى لدعم الحكومات في تحقيق الغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

٨- وخلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، شاركت المنظمة سياسياً مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركائها من خلال تنظيم ١٢ حدثاً جانبياً بشأن مواضيع التأهب للجوائح، والتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات العالمية المتعلقة بالسل، والعمل على مقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز صحة اللاجئين والمهاجرين، وإنهاء العنف ضد الأطفال، والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (بما في ذلك تعزيز الصحة النفسية)، والشيخوخة الصحية، والتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز النظم الصحية، وإنهاء جائحة كوفيد-١٩ من خلال الإتاحة المنصفة للقاحات والاختبارات والعلاجات. وأبدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء اهتماماً خاصاً بهذه الأحداث، التي شملت إطلاق مبادرات الدعوة ونداءات إلى التحلي بالإرادة السياسية والعمل على المستوى القطري، بالنظر إلى سياق جائحة كوفيد-١٩ والاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين بشأن السل والتغطية الصحية الشاملة والتأهب للجوائح.

٩- وخلال عام ٢٠٢٢، اضطلعت المنظمة بأعمال تحضيرية مختلفة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقبلة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة والوقاية من السل والتأهب والاستجابة للجوائح. وتمثلت إحدى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الأول بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠١٩ في قرار الدول الأعضاء بعقد اجتماع رفيع المستوى للمتابعة لإجراء استعراض شامل بشأن تنفيذ الإعلان السياسي ٢/٧٤، وتحديد الثغرات والحلول لتسريع التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيساعد نظر جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين في التقرير المتعلق بإعادة توجيه النظم الصحية نحو الرعاية الصحية الأولية كأساس منيع للتغطية الصحية الشاملة وتحضيرات الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة^١ على إثراء الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى وإعلانه السياسي. ودعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣/٧٣ المعتمد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة السل"، إلى إجراء استعراض شامل من قِبَل رؤساء الدول والحكومات في اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٢٣ بشأن التقدم المحرز وتنفيذ أهداف السل

١ الوثيقة ج٦/٦٦.

المتفق عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى وجلسات الاستماع لأصحاب المصلحة المتعددين في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣. وأشار القرار بشأن الطرائق إلى أن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني بشأن القضاء على السل سيعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ لاستعراض التقدم المحرز في مكافحة السل وتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تركز النتائج على أوجه القصور في تحقيق غايات السل، بما في ذلك نقص التمويل والبحوث وفجوات البيانات وأثار جائحة كوفيد-١٩، التي نسفت سنوات من التقدم العالمي في التصدي للسل، مما أدى - لأول مرة منذ أكثر من عقد - إلى إصابة المزيد من الأشخاص بالسل وفقدان أرواحهم. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى المقبل للجمعية العامة بشأن القضاء على السل فرصة لإبراز الحاجة إلى اتخاذ إجراء عالمي عاجل لإنهاء هذا الوباء. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، اعتمدت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء مشروع قرار يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وسيعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ على النحو المبين في القرار بشأن الطرائق الذي اعتمده الجمعية العامة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣. ويلتزم الميسران المشاركان بضمان عدم ازدواجية عمل هذا الاجتماع عن غير قصد مع عمل هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه أو الفريق العامل المعني بتعديلات اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والتفاوض بشأنها، وبأن يركز بدلاً من ذلك على الدعم السياسي والقضايا التي لا تدخل في نطاق الصحة العامة. وتعمل المنظمة عن كثب مع الميسرين المشاركين لضمان هذه النتيجة. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لتقديم الدعم السياسي للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وهو المجال الذي تضيف إليه الجمعية العامة أكبر قيمة، بما في ذلك استعادة التقدم على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠- وقدمت المنظمة الدعم التقني والموضوعي إلى رئيس الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للشروع في الأعمال التحضيرية لجلسات الاستماع التي يعقدها أصحاب المصلحة المتعددون للاجتماعات الرفيعة المستوى المذكورة أعلاه، وكذلك إلى الميسرين المشاركين السنة المسؤولين عن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإعلانات السياسية ذات الصلة. وتتيح الاجتماعات الرفيعة المستوى وإعلاناتها السياسية فرصة لحشد الدعم السياسي على أعلى المستويات، والالتزامات والموارد لتسريع العمل في جميع القطاعات من أجل التغطية الصحية الشاملة، والوقاية من السل، والتأهب والاستجابة للجوائح.

١١- وشاركت المنظمة بانتظام في الاجتماعات ومناقشات المتابعة المتعلقة بمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي آلية داخل منظومة الأمم المتحدة تنسق عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتجمع بين المديرين وكبار الموظفين في كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة مباشرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتمثل الدور الرئيسي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاتساق والتعاون بين كيانات الأمم المتحدة وشركائها.

١٢- وشاركت المنظمة بانتظام في الاجتماعات ومناقشات المتابعة المتصلة بمجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو هيئة تنسيق رفيعة المستوى تتألف من الرؤساء التنفيذيين لكيانات منظومة الأمم المتحدة، وتعمل بمثابة منتدى للتوجيه والتنسيق الاستراتيجيين فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. ويدعم المجلس مختلف الهيئات الفرعية وفرق العمل، بما في ذلك اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، التي تركز على المسائل التنظيمية والإدارية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التي تشرف على وضع البرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٣- وشاركت المنظمة في التقييم المشترك بين الوكالات لاستراتيجيات العمليات التجارية لفريق الابتكار في مجال الأعمال، الذي أُجري في أواخر عام ٢٠٢٢. وغطى التقييم الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وركز بشكل أساسي على الاستراتيجيات والعوامل التمكينية الثلاثة برنامج عمل

الكفاءة (الاعتراف المتبادل ومبادئ رضا العملاء ومبادئ التكلفة/ التسعير). وفريق الابتكار في مجال الأعمال هو هيئة فرعية تابعة لمجموعة التنمية المستدامة تشرف على عناصر العمليات التجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمعروفة باسم برنامج عمل الكفاءة. والمنظمة عضو نشط في فريق الابتكار في مجال الأعمال/ برنامج عمل الكفاءة وأفرقة العمل الفرعية التابعة له. واعتمدت المنظمة منهجية الإبلاغ عن الكفاءة التي وضعها فريق العمل المعني بالإبلاغ عن الكفاءة لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٢ وتستخدمها في التقارير المقدمة عن كفاءاتها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة.

١٤ - وتظل خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع ملتزمة بتحسين الدعم المنسق المقدم إلى البلدان لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من خلال الجمع بين ١٣ وكالة متعددة الأطراف نشطة في مجال الصحة، من داخل الأمم المتحدة وخارجها. ^١ وتستعرض المنظمة والوكالات الشريكة لها في خطة العمل العالمية فعالية الخطة منذ إطلاقها في عام ٢٠١٩. وتعمل معاً على صياغة مجموعة من التوصيات لتوسيع نطاق المكونات التي عملت بشكل جيد ومعالجة تلك التي لم تتجح، لضمان التغيير التحويلي في الطريقة التي تدعم بها الوكالات المتعددة الأطراف بشكل جماعي البلدان في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساعدت خطة العمل العالمية على إنشاء دورة لتحسين الصحة في النظام المتعدد الأطراف. ومن ثم، فإنه من خلال إطار الرصد الخاص به، يعطي أصوات البلدان على المستوى القطري من خلال السماح للحكومات بتقييم جودة التعاون والمواعاة على هذا المستوى. واستناداً إلى الردود، قُدم الدعم المحفز إلى ٢٣ مكتباً قُطرياً للمنظمة لجمع الشركاء معاً للتصدي للتحديات التي أبرزتها الحكومات، وتم توثيق أفضل الممارسات. كما رسخت الخطة مكانتها كمصدر متعدد الأطراف للتعاون، وتعزيز أهداف إصلاح الأمم المتحدة عن طريق إنشاء هيكل على الصعيدين العالمي والمواضعي (من خلال جماعات الممارسين المهنيين) وبناء الثقة فيما بين الوكالات. ولا يزال العمل والأثر على الصعيد القطري أمرين أساسيين. وزادت البلدان المنفذة من ٣٧ بلداً في عام ٢٠٢١ إلى ٥٢ بلداً في عام ٢٠٢٢. وتواصل المنظمة عقد اجتماعات لوكالات خطة العمل العالمية، وتعمل عن كثب مع الكيانات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة: إذ تشترك في قيادة مسرع الرعاية الصحية الأولية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتعمل بشكل وثيق مع البنك الدولي لإيجاد حلول تمويل مستدام للنظم الصحية التي تركز على الرعاية الصحية الأولية ومع برنامج الأغذية العالمي في البيئات الضعيفة والهشة. وتقدم المنظمة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، دعماً ملموساً للبلدان من أجل تعزيز نظم البيانات، وتسهم منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز الإنصاف في مجال الصحة.

١٥ - ويُسرتشد بعمل المنظمة في المناقشات بين كبار المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة. وتشارك المنظمة بانتظام في اجتماعات الإدارة العليا التي يترأسها الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة التنفيذية ولجنة النواب وفريق الإدارة العليا. والمنظمة هي الهيئة التنسيقية الرئيسية وهي الجهة التي تتولى تنظيم اجتماع فريق الأمم المتحدة لإدارة أزمة كوفيد-١٩. وتتلقى المنظمة بانتظام دعوات إلى إطلاع لجنة النواب واللجنة التنفيذية على القضايا الناشئة، ولاسيما فيما يتعلق بفاشيات الأمراض، بما في ذلك الجوانب الرئيسية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ومنها توزيع اللقاحات. وشاركت المنظمة وانخرطت في المناقشات المتصلة بمواضيع أخرى، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمخاطر البيولوجية الذي أنشئ بموجب قرار من اللجنة التنفيذية للأمين العام في آب/ أغسطس ٢٠٢٠. وتهدف هذه الآلية المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز الاتساق والتنسيق على نحو

١ الموقعون على خطة العمل العالمية لتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة هم تحالف غافي، تحالف اللقاحات، ومرفق التمويل العالمي للنساء والأطفال والمراهقين؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي)؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ والمرفق الدولي لشراء الأدوية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومجموعة البنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. <https://www.who.int/initiatives/sdg3-global-action-plan>. (تم الإطلاع في ٤ أيار/ مايو ٢٠٢٣).

أفضل داخل الأمم المتحدة في الاستجابة للأحداث البيولوجية الطبيعية والعرضية والمتعمدة. وتشترك المنظمة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في رئاسة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمخاطر البيولوجية.

١٦- ولا تزال الأولويات الإنسانية للمنظمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأولويات لجنة الأمم المتحدة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأعضائها. واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي أقدم وأرفع منتدى لتنسيق الشؤون الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وواصلت المنظمة العمل عن كثب مع شركاء اللجنة، واضطلعت بدور قيادي في مجال الصحة بوصفها الوكالة الرائدة في مجموعة الصحة في البلدان التي أنشأتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبوصفها رئيساً مشاركاً للفريق المرجعي التابع للجنة المعني بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي. كما شاركت المنظمة بنشاط في جميع الهيئات الفرعية للجنة، بما في ذلك قيادة الدعوة الرفيعة المستوى واتخاذ القرارات التنفيذية من قِبل رؤساء الوكالات ومجموعة مدراء برامج الطوارئ. وتسترشد مشاركة المنظمة وبياناتها بالسياسات والمعايير العالمية للجنة. وعملت المنظمة، من خلال مشاركتها مع اللجنة، على نحو وثيق مع الشركاء الآخرين في المجال الإنساني في مجالات مثل الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية، فضلاً عن التردد والترتيبات اللوجيستية لضمان دعم وتعزيز النظم الصحية في البلدان التي تُفَعَّل فيها استجابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وشمل ذلك أيضاً شراكات مع القطاعات التمكينية الصحية مثل التغذية والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية.

حضر استجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-١٩

١٧- لا تزال المنظمة تقود فريق الأمم المتحدة لإدارة الأزمات، الذي قام الأمين العام للأمم المتحدة بنفعله في ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ استجابةً لجائحة كوفيد-١٩. ويرأس فريق إدارة الأزمات المدير التنفيذي لبرنامج الطوارئ الصحية التابع للمنظمة، وهو ييسر إجراءات الأمم المتحدة ويوائمها استجابةً لكوفيد-١٩. وشمل ذلك توسيع نطاق نظام سلسلة التوريد الخاص بكوفيد-١٩، وتنسيق العمل المشترك بين الوكالات لحماية موظفي الأمم المتحدة، وتوفير تحديثات منتظمة للأزمات ورسائل لكيانات الأمم المتحدة. ويضم فريق إدارة الأزمات ٢٣ كياناً مشاركاً من كيانات الأمم المتحدة وتسعة مسارات عمل استراتيجية، مع تقديم إحاطات منتظمة إلى نواب الأمم المتحدة ولجانها التنفيذية.

١٨- وقد نسقت المنظمة تنسيقاً وثيقاً مع الأمم المتحدة منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. وعلى المستوى القطري، شاركت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة كاملة في دعم تنفيذ خطط وأطر كوفيد-١٩، مثل الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وإطار الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي. وفي أوائل عام ٢٠٢٢، أنشأ مسرع إتاحة أدوات كوفيد-١٩ ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ الشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-١٩ كآلية تنسيق مشتركة بين الوكالات لتقديم الدعوة السياسية رفيعة المستوى والدعم التشغيلي المستهدف خاصة في ٣٤ بلداً كانت فيها تغطية التطعيم ضد كوفيد-١٩ متخلفة. واشتركت المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تعيين كبير المنسقين العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. وعملت الشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-١٩ على نطاق واسع مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحسب البلد، من خلال المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، أظهرت مستويات التغطية بسلسلة التطعيمات الأولية الكاملة في التزام السوق المسبق أن التغطية باللقاحات ارتفعت في ٩٢ دولة من ٢٨٪ في كانون الثاني/يناير إلى ٥٢٪ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وفي جميع البلدان الـ ٣٤ التي كانت فيها مستويات التغطية الكاملة باللقاحات أقل من ١٠٪ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، ارتفع متوسط التغطية من ٣٪ إلى ٢٤٪ بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وانخفض عدد البلدان التي تقل فيها التغطية عن ١٠٪ من ٣٤ بلداً في كانون الثاني/يناير إلى ٧ بلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، حيث بلغ ١٨ بلداً من هذه البلدان تغطية تزيد على ٢٠٪ و ٩ بلدان تجاوزت ٣٠٪.

١٩- عملت المنظمة بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في أنشطة التنسيق المتعلقة بكوفيد-١٩. وعلى المستوى القطري، شاركت أفرقة الأمم المتحدة القطرية مشاركة كاملة في دعم تنفيذ خطط وأطر كوفيد-١٩، مثل الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية، وإطار الأمم المتحدة الاجتماعي والاقتصادي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وتحالف غافي الشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-١٩ بهدف تسريع وتيرة التطعيم ضد كوفيد-١٩ في البلدان ذات المعدلات المنخفضة، ودعمها في بلوغ غايات التطعيم وسد الفجوة القائمة في الإنصاف في اللقاحات بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠٢٢، زادت التغطية إلى أكثر من ١٠٪ في ١٦ بلداً من أصل ٣٤ بلداً تلقت دعماً منسقاً لتسريع وتيرة التطعيمات.

دعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٠- تضطلع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدور حاسم في دعم الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وتقدم المنظمة مساهمة كبيرة في العمل في البلدان، حيث إنها عضو في ١٢٩ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها ١٣١ فريقاً. وعملت الأفرقة القطرية التابعة للمنظمة بشكل وثيق مع الوكالات الأخرى والنظراء الوطنيين للنهوض بتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وقد أدرجت المكاتب القطرية للمنظمة مجالات برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٥ في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، واضطلعت بدور رائد في دمج القضايا المتعلقة بالصحة وتنفيذها ورصدها وتقييمها في الأطر، وساهمت في التحليل القطري المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال موظفو المنظمة على الصعيد القطري يشاركون في أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية من أجل النهوض بالتعاون المشترك بين الوكالات والمتعدد القطاعات على المستوى القطري فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، والحد من مخاطر الكوارث، والبيئة وتغير المناخ، والتغذية والأمن الغذائي، والمياه والمرافق الصحية، وإتاحة الخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية.

٢١- وتعمل المنظمة عن كثب مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك عن طريق توفير دورات توجيهية للمنسقين المقيمين الجدد. وخلال عام ٢٠٢٢، أُطلع ٢٠ منسقاً مقيماً معيماً حديثاً على أولويات المنظمة وهيكلها الإداري وطرق عملها. وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك المنظمة بنشاط في منابر الأمم المتحدة التعاونية الإقليمية وتسهم في مراكز إدارة المعارف وعمليات إدارة التغيير.

٢٢- وتدعم المنظمة اتفاق تمويل الأمم المتحدة باعتباره آلية للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠، وتسريع النتائج على أرض الواقع، مع تحسين الشفافية والمساءلة وزيادة أوجه الكفاءة. وتحدد خطة للأمانة العامة للأمم المتحدة لتنفيذ الإصلاح الإضافية الجارية لزيادة تعزيز أدائها وتعزيز عملياتها المتعلقة بالميزانية والبرامج والمالية والحوكمة والمساءلة. ومن الأمثلة على التقدم المحرز مواءمة جميع استراتيجيات التعاون القطري للمنظمة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ وتحسين الإبلاغ والشفافية من خلال إدخال تحسينات مستمرة على بوابة الميزانية البرمجية؛ ونشر بيانات نقي بمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة؛ وإبلاغ مجلس الرؤساء التنفيذيين بالبيانات المالية وبيانات الإنفاق على أهداف التنمية المستدامة؛ وتقديم تقارير عن أوجه الكفاءة التي تحققت إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

٢٣- وعلى النحو المشار إليه في التقرير السابق^١، تشارك المنظمة أيضاً في ترتيبات تقاسم التكاليف في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتحسب حصص وكالات الأمم المتحدة من خلال صيغة من ثلاث خطوات: (١) الرسوم الأساسية السنوية؛ (٢) حجم موظفي الكيان ونفقاتهم؛ (٣) المشاركة في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري. واستناداً إلى هذه الصيغة، بلغت مخصصات المنظمة

١ الوثيقة ج/٣٩/٧٥.

للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٢ بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ١٤٣ ٣٤١ ٨ دولاراً أمريكياً أو ١٠,٧٧٪ من إجمالي الحصة (بزيادة قدرها ٠.٣٣ ٣٦٣ ١ دولاراً أمريكياً عن مخصصات الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١). ويجعل هذا المقدار من المخصصات المنظمة ثالث أكبر مساهم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (بعد الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويصنف المنظمة وكالة متخصصة تركز قدر كبيراً من ميزانيتها ومواردها للعمل المعياري على الصعيدين العالمي والإقليمي، فقد رأت أنه ينبغي إعادة تعديل مخصصاتها والنظر في نفقاتها في إطار برنامج العمل العالمي وفترة المساعدة المتخصصة.

٢٤- وفي عام ٢٠٢٢، أجرى مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق تعبئة الموارد والمكاتب الإقليمية، سلسلة من تمارين بناء القدرات لفائدة ممثلي المنظمة لضمان وصول أفضل إلى الأموال المجمعة وتشجيع مشاركة أقوى مع النظام الإيكولوجي للتمويل المجمع. وحول ما مجموعه ٤٣ مليون دولار أمريكي إلى المنظمة في عام ٢٠٢٢ في شكل تمويل مشترك من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، وشاركت المنظمة في ٦٩ صندوقاً استثمارياً متعدد الشركاء منذ عام ٢٠١٦. وتستضيف المنظمة حالياً صناديق استثمارية متعددة الشركاء بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والعاملين في مجال الصحة، والأمراض غير السارية والصحة النفسية. وفي عام ٢٠٢٢، استضاف مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة وإدارة التعبئة المنسقة للموارد حلقة العمل الأولى للصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للأمانات التي تستضيفها المنظمة. وأسفر ذلك عن إنشاء منهاج عمل داخلي يجمع بين أمانات الصناديق الاستثمارية ووظائف الدعم في المقر لضمان حصولها على المساعدة اللازمة لأدائها بكفاءة. وتقود المنظمة الفريق الفرعي لبناء القدرات المنشأ حديثاً في إطار فريق الإشراف على الإدارة الائتمانية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بهدف إنشاء مجموعة موحدة من مواد الدعم لنشرها على المناطق والبلدان، وتعزيز استخدام آليات الأموال المجمعة وفوائدها، ولاسيما على المستوى القطري.

٢٥- وأقر مديرو مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ إطار الإدارة والمساءلة لنظام الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين. ويوفر الإطار هيكلاً واضحاً لا لبس فيه للإدارة والمساءلة داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والصعيدين الإقليمي والعالمي، وعبر المستويات الثلاثة للمنظمة لكفالة اتباع نهج متسق فيما بين البلدان. وأصدر مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة وثيقة إرشادية بشأن الإطار المنقح للإدارة والمساءلة لرؤساء مكاتب المنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق لتيسير تنفيذه، ونظم عدة جلسات توجيهية لضمان إلمام الأفرقة القطرية بالجوانب الرئيسية لإطار الإدارة والمساءلة، وقدم توضيحات بشأن عدد من الاستفسارات الواردة من المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة فيما يتعلق بالإطار.

٢٦- وقدمت المنظمة إسهامات في الدراسة الاستقصائية السنوية لعام ٢٠٢١ لكيانات الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلاً عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتضمنت الدراسة الاستقصائية ١٢٥ سؤالاً تتعلق بمساهمة المنظمة في خطة عام ٢٠٣٠، والتدابير المتخذة لضمان التعاون مع نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، ومواءمة وتبسيط ممارسات العمل ورصد النتائج على نطاق المنظومة، وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، الشراكات والتمويل.

التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٢٧- بالإضافة إلى المشاركة في المنتديات السياسية، مثل مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع، عملت المنظمة بشكل وثيق مع منظمات حكومية دولية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وكومنولث الأمم.

٢٨- واشتركت المنظمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئات ذات الصلة، بما في ذلك المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية في إبرام اتفاقات مذكرات تفاهم وخطط عمل مشتركة مع المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الإقليمية لأفريقيا وشرق المتوسط. وقدمت المنظمة دعماً مالياً وتقنياً استراتيجياً إلى مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي، والمنندى الرفيع المستوى المعني بالهجرة والصحة، ومؤتمر قمة مالابو الإنساني الاستثنائي، واجتماعات المجلس التنفيذي في لوساكا. وألقى مفوض الاتحاد الأفريقي للصحة والخدمات الإنسانية كلمة أمام اللجنة الإقليمية في لومي، توغو. وساهمت المنظمة في اللجنة التوجيهية لإعادة هيكلة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها وخارطة طريق وكالة الأدوية الأفريقية، بما في ذلك مع الموظفين المعارين، ودعمت تنفيذ سنة الاتحاد الأفريقي للتغذية. وقد مر مكتب المنظمة لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بعملية تحول بتعيين مدير في منصب رئيس للمكتب واستعراض ملاك الموظفين وخطة العمل من أجل حضور المنظمة في أديس أبابا على نحو يفي بالغرض، في سياق التزامات المنظمة المتعددة الأطراف والقارية.

٢٩- وعملت المنظمة بشكل وثيق مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتخذ جاكارتا مقراً لها لدعم الاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-١٩ وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية. وفي هذا السياق، كان مشروع الاستجابة والتأهب للجوائح في جنوب شرق آسيا الذي تموله المفوضية الأوروبية أولوية هامة بالنسبة للمنظمة لدعم دولها الأعضاء في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتم تنسيق عمل المنظمة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع شركاء الأمم المتحدة في إطار خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا - الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. واستندت مشاركة المنظمة مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية إلى مذكرة تفاهم لعام ٢٠٢١ وشملت تنظيم أحداث مشتركة، مثل مائدة مستديرة افتراضية بشأن اليوم العالمي للملاريا (نيسان/ أبريل ٢٠٢٢) وحلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢). كما شاركت المنظمة في القمة الثامنة عشرة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢ في تونس. وتعزز تعاون المنظمة مع كومنولث الأمم من خلال مذكرة تفاهم وقعت في شباط/ فبراير ٢٠٢٢. وحضر المدير العام للمنظمة اجتماع وزراء الصحة في الكومنولث (أيار/ مايو ٢٠٢٢)، والاجتماع السادس والعشرين لرؤساء حكومات الكومنولث في كيغالي، رواندا (حزيران/ يونيو ٢٠٢٢)، ومؤتمر قمة كيغالي بشأن الملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة، الذي عقد على هامش الاجتماع الأخير. وتتابع المنظمة مع الدول الأعضاء التي تترأس هذه المبادرات والأمانات ذات الصلة لدعم تنفيذ الالتزامات الطموحة المتعلقة بالصحة الواردة في الإعلانات الوزارية وإعلانات هذه المنظمات على مستوى القادة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٣٠- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى إبداء أي تعليقات أو إرشادات تراها ذات صلة، ولاسيما فيما يتعلق بالسؤالين التاليين:

(أ) كيف يمكن للأمانة أن تعزز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى؟

(ب) هل هناك أي مجالات أخرى ينبغي للأمانة أن تركز عليها عند تنفيذ الإصلاح الحالي للأمم المتحدة؟

الملحق

تعاون المنظمة في إطار منظومة الأمم المتحدة

البيانات المقدمة من المنظمة عن تنفيذ اتفاق تمويل الأمم المتحدة

الجزء الأول: التزامات منظمة الصحة العالمية

شرح المنهجية/ النهج	بيانات المنظمة لعام ٢٠٢٢	اتفاق التمويل: المؤشرات وخط الأساس والغايات	الالتزامات المتعلقة بالمنظمة
تسريع النتائج على أرض الواقع			
تقوم المنظمة باستبدال نظامها لتخطيط الموارد المؤسسية. وستعمل المنظمة مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان يمكن إدراج متطلبات محددة من بيانات تتبع إصلاح الأمم المتحدة في نظام تخطيط الموارد المؤسسية.	النظام الحالي لا يسجل البيانات، غير أن الإبلاغ السريدي عن الأنشطة على الصعيد القطري (مثلاً من خلال التقرير عن حضور المنظمة في البلدان لعام ٢٠٢١) يشير إلى أكثر من ٦٢٪ من الأنشطة المشتركة.	عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ عن ١٥٪ على الأقل من النفقات المتصلة بالتنمية فيما يتعلق بالأنشطة المشتركة خط الأساس (٢٠١٧): ٢٩/٩ أو ٣١٪؛ الغاية (٢٠٢١): ٧٥٪	١- تعزيز التعاون بشأن النتائج على الصعيد القطري
سيستند إبلاغ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى مسح يجريه المنسقون المقيمون عن طريق مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة. وسيستند إبلاغ المنظمة إلى التقرير عن حضور المنظمة في البلدان، الذي يُنشر كل سنتين ويقدم إلى جمعية الصحة.	توصي المنظمة بمواءمة جميع استراتيجيات التعاون القطري للمنظمة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (إطار التعاون)	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين الذين نكروا أن ما لا يقل عن ٧٥٪ من وثائق البرامج القطرية متوائمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بلدهم؛ خط الأساس (٢٠١٧): تُحدد فيما بعد؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪	

أ يتواعم ترقيم الالتزامات مع اتفاق الأمم المتحدة للتمويل (A/74/73/Add.1-E/2019/4/Add.1). فيما يتصل بالالتزامات غير الواردة هنا، فإما أن المنظمة ليست مسؤولة عن الإبلاغ عنها (كأن تكون الجهة التي تبلغ عنها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء/ مكتب التنسيق الإنمائي)، أو أن المنظمة في طور إعداد نظم التعقب المناسبة لتسجيلها.

٢- زيادة التعاون بشأن المنتجات المشتركة والمستقلة للتقييم على نطاق المنظومة من أجل تحسين دعم الأمم المتحدة على أرض الواقع

النسبة المئوية لمكاتب التقييم التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المشاركة في التقييم المشترك أو المستقل على نطاق المنظومة؛ خط الأساس (٢٠١٨): ٣٥/١٠ أو ٢٩٪ من مكاتب التقييم شاركت في تقييم مشترك؛
الغاية (٢٠٢١): ٧٥٪ من مكاتب التقييم ستشارك في تقييم مشترك؛ خط الأساس (٢٠١٨): ٣٥/٧ أو ٢٠٪ شاركت في ناتج تقييم مستقل على نطاق المنظومة؛
الغاية (٢٠٢١): ٥٠٪ من مكاتب التقييم ستشارك في تقييم مستقل واحد على الأقل على نطاق المنظومة

نعم.

تعاون مكتب التقييم التابع للمنظمة في عدد من عمليات التقييم المشترك والمستقل على نطاق المنظومة، ومنها:

- الاشتراك مع مؤسسة الأمم المتحدة في إدارة التقييم المشترك لصندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩
- تقييم الاستجابة المشتركة بين الوكالات للآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-١٩ وتنسيقها (مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والفريق التوجيهي المعني بتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات)
- التقييم المستقل لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الفئات السكانية الرئيسية على المستوى القطري (شارك في فريق إدارة التقييم)
- خلاصة تقييم عمل منظومة الأمم المتحدة والبنوك الإنمائية الرامي إلى بلوغ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للتنمية (شارك في الفريق المرجعي المعني بالتقييم)
- التقييم الشامل لنطاق المنظومة لأداء صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتعافي من آثارها.

سؤال للإجابة بنعم أو لا.

استخدم التعريف التالي للتقييم المستقل على نطاق المنظومة: "تقدير منهجي ونزيه لمدى أهمية واتساق وكفاءة وفعالية ونتائج واستدامة المساهمات المشتركة لكيانات الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". ويستلزم التقييم المشترك اشتراك اثنين على الأقل من كيانات الأمم المتحدة؛ ويستلزم التقييم المستقل على نطاق المنظومة اشتراك أغلبية كيانات الأمم المتحدة التي تضطلع بولاية مرتبطة بموضوع التقييم.

تحسين الشفافية والمساءلة

<p>نعم أم لا، مع سرد خاص بكل كيان يتعلق بمضمون الحوار، ومن ذلك مثلاً القضايا المطروحة/ جدول الأعمال المقبل/ التوافق مع اتفاق التمويل.</p> <p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p>	<p>نعم. تستخدم المنظمة عمليتين:</p> <p>(١) تلبي لجنة المنظمة المعنية بالبرنامج والميزانية والإدارة وظيفة مماثلة، وتشكّل الميزانية البرمجية للمنظمة وتمويلها وتوقعاتها بنداً دائماً في جدول أعمال هذه اللجنة؛</p> <p>(٢) يغطي عمل الفريق العامل المعنى بالتمويل المستدام على نحو أعمق النطاق والمدى المطلوبين في الحوارات المنظمة بشأن التمويل</p> <p>نعم.</p> <p>تستخدم المنظمة بوابة الميزانية البرمجية.</p>	<p>عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أجرت حوارات منظّمة في مجالس إدارتها خلال العام الماضي بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة؛</p> <p>خط الأساس (٢٠١٧): ٢٧/١٧ أو ٦٢٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪</p> <p>منصة مركزية وموحدة وسهلة الاستخدام على الإنترنت، مع تصنيف البيانات عن تدفقات التمويل على نطاق الكيان والمنظومة (نعم/لا):</p> <p>خط الأساس (٢٠١٨): لا ينطبق؛ الغاية (٢٠٢٠): نعم</p>	<p>٦- تحسين وضوح الخطط الاستراتيجية الخاصة بالكيانات والأطر المتكاملة للنتائج والموارد وتقاريرها السنوية عن النتائج مقابل النفقات</p>
---	---	---	---

سؤال للإجابة بنعم أو لا.	نعم. تقدم المنظمة بياناتها المالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين بصورة سنوية.	عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم البيانات المالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل فردي؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٣٩/٢٧ أو ٦٩٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪	٧- تعزيز الشفافية والإبلاغ على نطاق الكيان والمنظومة، وربط الموارد بنتائج أهداف التنمية المستدامة
نعم أم لا، مع تاريخ التقرير الأول	نعم. تتشر المنظمة البيانات التي تستوفي معايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وقد أُبلغ عنها للمرة الأولى في عام ٢٠١٧.	عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتشر بيانات بحسب أعلى معايير الشفافية الدولية	
سؤال للإجابة بنعم أو لا.	نعم. تقدم المنظمة البيانات المالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين بصورة سنوية، مصنفة بحسب البلد.	عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تضطلع بأنشطة مستمرة على الصعيد القطري، والتي تبليغ عن نفقات مصنفة حسب البلد إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٣٩/١٨ أو ٤٦٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪	
سؤال للإجابة بنعم أو لا.	نعم. أبلغت المنظمة عن النفقات بحسب أهداف التنمية المستدامة في إطار الإبلاغ عن مكعب بيانات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين.	عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تبليغ عن نفقات مصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٢٩/٦ كياناً أو ٢٠٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪	

<p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p> <p>نعم.</p> <p>تُنشر تقييمات المنظمة على موقع المنظمة الإلكتروني، عندما تكون متاحة</p> <p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p> <p>سُدرج بيانات إضافية عن نشر تقارير المنظمة على منصة المبادرة بمجرد تشغيلها</p>	<p>النسبة المئوية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المرخص لها في إطار أحكام وسياسات الإفصاح التي جعلت تقييماتها المؤسسية متاحة على الموقع الإلكتروني لفريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم؛ خط الأساس (٢٠١٨): ٤٨/١٠ أو ٢١٪؛ الغاية (٢٠١٩): ١٠٠٪</p> <p>النسبة المئوية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة تمشياً مع أحكام وسياسات الإفصاح التي وضعتها مجالس الإدارة ذات الصلة، والمتاحة على منصة/ موقع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة المكرسة القابلة للبحث، رهناً بتوافر الموارد؛ خط الأساس (٢٠١٨): صفر؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪</p> <p>المنظمة ملتزمة بدعم مبادرة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة من أجل توفير إمكانية الاطلاع على التقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي (الذي يغطي مراجعة الحسابات والتحقق) المقدم إلى مجالس الإدارة عندما تصبح منصة المبادرة متاحة. تعليقات: ليست منصة المبادرة متاحة</p>	<p>٩- زيادة إمكانية الحصول على تقييمات مؤسسية وتقارير مراجعة داخلية للحسابات، في إطار أحكام وسياسات الإفصاح التي وضعتها الهيئات الإدارية في وقت إصدار التقارير</p>
<p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p> <p>نعم.</p> <p>تقدم المنظمة تفاصيل عن الإيرادات السنوية بحسب الجهة المساهمة.</p> <p>ويُقدم عرض للمساهمين في صناديق التبرعات الأساسية في تفاصيل الإيرادات بحسب الجهة المساهمة. وتقدم التقارير عن المساهمين في الصناديق المجمع والمواضيعية والمساهمين القطريين في البرامج في التقارير المقدمة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين عن البيانات المالية.</p> <p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p> <p>نعم.</p> <p>تقدم تقارير سنوية عن الإيرادات بحسب الصندوق والجهة المساهمة.</p>	<p>إشارة محددة إلى المساهمين في صندوق التبرعات الأساسية، والمساهمين في الصناديق المجمع والمواضيعية، والمساهمين القطرية للبرامج في التقارير السنوية عن نتائج أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتقارير القطرية والعالمية الخاصة بكل كيان والتقارير العالمية (نعم/ لا)؛ خط الأساس (٢٠١٨): لا ينطبق؛ الغاية (٢٠٢٠): نعم</p> <p>إشارة محددة إلى فرادى المساهمين في جميع النتائج التي يبلغ عنها مدير الصناديق المجمع والصناديق المواضيعية والمستفيدين من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نعم/ لا)؛ خط الأساس (٢٠١٨): لا ينطبق؛ الغاية (٢٠٢٠): نعم</p>	<p>١٠- زيادة إبراز النتائج المستمدة من التبرعات الأساسية، وصناديق التمويل المجمع والمواضيعية، ومساهمات البلدان المستفيدة من البرامج</p>

زيادة أوجه الكفاءة		
<p>11- تنفيذ أهداف الأمين العام بشأن التوحيد التشغيلي من أجل تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة</p>	<p>وفقاً لـ تقرير عام ٢٠٢١ بشأن حضور المنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق"، توجد ١٩٪ من المكاتب القطرية (٢٩ مكتباً) في مباني الأمم المتحدة.</p>	<p>توحيد المباني المشتركة؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٤٣٠ مبنى مشتركاً (أو ١٧٪ من جميع المباني)؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٠ مبنى مشترك (أو ٥٠٪ من جميع المباني)</p>
<p>سُحِّدَت المعلومات عن عام ٢٠٢٠ بمجرد إعداد الصيغة النهائية لتقرير الحضور في البلدان لعام ٢٠٢١</p>	<p>نعم. تقدم المنظمة تقارير إلى أجهزتها الرئاسية بشأن زيادة الكفاءة في مقابل غاية المنظمة لتحقيق الكفاءة، في إطار التقرير عن تنفيذ الميزانية البرمجية. نعم. وقعت المنظمة بيان الاعتراف المتبادل في عام ٢٠١٨.</p>	<p>النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تقدم تقارير إلى مجالس إدارتها عن المكاسب المتحققة في الكفاءة؛ خط الأساس (٢٠١٨): ٢٩/١٢ أو ٤١٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪ النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي وقعت البيان الرفيع المستوى بشأن الاعتراف المتبادل؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٣٩/١١ أو ٢٨٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪</p>
<p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p>	<p>نعم. تبلغ المنظمة عن المعدل السنوي لاسترداد التكاليف في البيانات المالية المراجعة.</p>	<p>عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس إدارة كل منها عن تنفيذ السياسات والمعدلات التي اعتمدها لاسترداد التكاليف؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٢٩/١٥ أو ٥١٪؛ الغاية (٢٠٢١): ١٠٠٪</p>
<p>سؤال للإجابة بنعم أو لا.</p>	<p>نعم. تبلغ المنظمة عن المعدل السنوي لاسترداد التكاليف في البيانات المالية المراجعة.</p>	<p>12- التنفيذ الكامل لسياسات ومعدلات استرداد التكاليف المقررة والإبلاغ عنها</p>

الجزء الثاني: التزامات الدول الأعضاء

الالتزامات ذات الصلة بالمنظمة	اتفاق التمويل: المؤشرات وخط الأساس والغايات	بيانات المنظمة لعام ٢٠٢١	شرح المنهجية/ النهج
تحقيق الاستقرار			
٣- توسيع نطاق مصادر تمويل الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ عن زيادة سنوية في عدد مساهمي التبرعات الأساسية؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٦٦٪؛ الغاية (٢٠٢٣): ١٠٠٪	ظل عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد الأساسية في عام ٢٠٢١ (١١) بدون تغيير في عام ٢٠٢٢ لمقارنة مع عام ٢٠٢٠ (٨) فيما يتعلق بالتبرعات الأساسية.	عدد الدول الأعضاء المساهمة بتبرعات والزيادة/ الانخفاض عن السنة السابقة وعن خط الأساس لعام ٢٠١٧ (بالنسبة المئوية والعدد) استناداً إلى عدد المساهمين بالتبرعات الأساسية
٤- توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به من أجل تلبية المتطلبات المحددة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على النحو المبين في خططها الاستراتيجية، وتلبية احتياجات تمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري	عدد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تفيد بأن ٥٠٪ من مساهماتها على الأقل هي جزء من التزامات متعددة السنوات؛ خط الأساس (٢٠١٧): ٤٨٪؛ الغاية (٢٠٢٣): ١٠٠٪	٣٢٪	استناداً إلى التعريف التالي: "الحصة من المساهمات الكلية الواردة في سنة معينة، التي تشكل جزءاً من التزام مالي يغطي سنوات متعددة." اتفاقات (مساهمات) تمتد على مدار أكثر من ٣٦٥ يوماً، استناداً إلى قيمة الاتفاقات بالدولار الأمريكي. يستند هذا إلى تواريخ بداية المساهمات ونهايتها بالنسبة للمساهمات التي سُجلت إيراداتها في عام ٢٠٢٢.
تيسير الاتساق والكفاءة			
٦- تيسير ودعم تنفيذ تدابير الكفاءة عند الاقتضاء وقدر الإمكان	النسبة المئوية للتكاليف المتعلقة بأمكان العمل المشتركة التي تغطيها المساهمات المالية و/أو العينية الإضافية؛ خط الأساس (٢٠١٩): يؤكد لاحقاً؛ الغاية (٢٠٢٠ فصاعداً): ١٠٠٪	لم تُقدم إلى المنظمة مساهمات مالية أو عينية إضافية لتغطية تكاليف المباني المشتركة أو الانتقال إلى المباني المشتركة.	
٧- التقيد التام بمعدلات استرداد التكاليف التي وافقت عليها هيئات الإدارة المعنية	متوسط عدد الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف الممنوحة لكيان منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنة؛ خط الأساس (٢٠١٨): يؤكد لاحقاً [١]؛ الغاية (٢٠١٩ فصاعداً): صفر	منحت المنظمة إعفاءات خلال عام ٢٠٢٢ بشأن ١٧ اتفاقاً (٨ جهات مانحة) بقيمة إجمالية ١٠٦ مليون دولار أمريكي.	عدد الإعفاءات الممنوحة من استرداد التكاليف خلال السنة (بالقيمة الدولارية لإجمالي الإعفاءات). ملاحظة عنصر إضافي للإبلاغ (القيمة الدولارية) بالمقارنة مع المؤشر.